Phenomenon of military in versions and taking the dominance in turkey from 1960 – 1980

ظاهرة الإنقلابات العسكرية والإستيلاء على السلطة في تركيا 1960م – 1980م

أ . م . د.علي حمزه سلمان الحسناوي
جامعة كربلاء / كلية التربية / قسم التاريخ

الخلاصـــة

تأسست جمهورية تركيا الحديثة في تشرين الثاني 1922م ، وارتبطت بعد الحرب العالمية الثانية بشبكة الأحلاف والقواعد العسكرية الأمريكية وأصبحت خاضعة للتوجهات السياسية الغربية . وبذلك فقدت سيادتها وتنازلت عن حريتها وأساءت في علاقاتها مع المحيط الإسلامي والعربي ، لاسيما بعد اعترافها بإسرائيل عام 1949م . وخلال الفترة 1950 – 1960م أتسمت بسياسة نظام حكم الحزب الواحد وهو الحزب الديمقراطي الذي أسسه جلال بايار وعدنان مندريس .

تعد سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفوضى السياسية السمة الأكثر بروزا في تركيا قبل حدوث أي انقلاب عسكري . ونتيجة لهذه الأوضاع السيئة والمتردية فمن الطبيعي أن تزداد معها النقمة والعصيان الجماهيري ضد سياسة الحكومة بالشكل الذي يهدد مصالح الطبقة البرجوازية التركية المسيطرة على الوضع.الأمر الذي يجعلها تتفق مع القوى العسكرية المرتبطة معها بمصالح اقتصادية وتدفعها على التحرك والقضاء على أية محاولة وهي في مهدها .

كما شهدت تركيا خلال الفترة 1950 – 1980م ثلاثة انقلابات عسكرية ، كان من أسبابها لجوء الجيش إلى كبح جماح الأحزاب السياسية منطلقاً من مسؤولية الحفاظ والدفاع عن المبادئ الجمهورية والقومية أو العلمانية الأتاتوركية ومن ثم الحيلولة دون استمرار العنف في الصراع الحزبي . وقد خلف ذلك جملة من المشاكل التي أدت إلى الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد . وهذا الدور يرتبط بخاصية تتميز بها تركيا المعاصرة دون غيرها من دول العالم . وهي استقلالية المؤسسة العسكرية عن هيمنة المؤسسة السياسية وهي بحكم الدستور تدار من قبل مجلس الأمن القومي التركي .

واستنادا لذلك أصبح للمؤسسة العسكرية الحق في مراقبة المؤسسة السياسية . ويحق للجيش التدخل فوراً ومن تلقاء نفسه وعلنا في كل مرة عندما يشعر قادته إن زعماء الأحزاب قد أبتعدوا عن نواميس الكيان التركي والفلسفة الأتاتوركية وأصبح الوطن مهدداً أو معرضاً للأخطار . وعلى هذا الأساس نرى إن الإنقلابات العسكرية في تركيا إبتداءاً من الستينات وحتى بداية الثمانينات كانت دورية ومنتظمة وبمعدل انقلاب واحد لكل عشرة سنوات .

Abstract:-

The modern republic of Turkey was established in November 1922 . after the second world war it was linked with the American military bases net . and because that , it became Submitted to the west Politic directions and thus , the republic of Turkey was became lashing its dominance . and donate it's freedom and destroy its relationships with the Islamic Arabian , environment especially after it's forgiven about the Israel in 1949 . After the period of 1950 – 1960 , The republic of Turkey was dusting wished by Politic of the one regulation rule which was the regulation that was established by Jalal Bayar and Adnan Mendres .

Bad economic and Sociality events and illegal politic were considered the most ambiguous object in Turkey be for the taking place of any military inversion and as a result to those bad events the dies submitting by the population against the government politic was become increased in form which was throated the advantages of the Berjewaze layer . which govered that state. these environment led to supplement between the Berjewaze layer and military forces which linked with it by economic advantage and directed it to move and destroy any try in its initiations .

Daring the period between 1960 – 1980 three military inversion was took place in Turkey and the resistance by the Army against the politic regulations was the one from the reasons of these inversions by rasiy it's aim a bout it's responsibility to saving and defend once about the republic

and national principles and to prevent the Continuity of violent in regulations struggle and all that led to a group of problems to had been found which one create the modern Turkey which can be distiryuished from the other world countries by the independence of the Turkey military establishment from the politic establishment control which directed by the national Turkey scone congers and by the virtue of that the military establishment is become have the legality in surveillance the politic establishment and the inter France immediately when the military headers one feeling in the for any of the regulation headers from the Turkey arrangement and as a result to this principles we can observe that the military inversions in Turkey dairy the period that we previously showed it was became regulated arrange about one in every ten years fun the sixties earlier the yet the eighties earlier .

المقدمة:-

شهدت تركيا خلال الفترة 1960م-1980م ثلاثة انقلابات عسكرية ، كان من أسبابها لجوء الجيش إلى كبح جماح الأحزاب السياسية منطلقا من مسؤولية الحفاظ والدفاع عن المبادئ الجمهورية والقومية أو العلمانية الأتاتوركيه ومن ثم الحيلولة دون استمرار العنف في الصراع الحزبي . ومما خلفه ذلك من مشاكل قد تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد . وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا الدور يرتبط بخاصية تتميز بها تركيا المعاصرة دون غيرها من دول العالم ، وهي استقلالية المؤسسة العسكرية التركية والبالغ تعدادها (760400)ألف مقاتل من المراتب و(36000) ضابطا منذ زمن أتاتورك ،وحتى نهاية عام 1980م استقلالا تاما عن هيمنة المؤسسة السياسية .أما أدارة هذه المؤسسة العسكرية فهي بحكم الدستور تدار من قبل مجلس الأمن القومي التركي ،وهذا المجلس يضم رئيس الأركان العامة للجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية وقائد الشرطة ورئيس جهاز المخابرات العامة. ولايشكل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إلا عضوين أثنين من مجموع عشرة أعضاء عسكريين .

والملاحظ على هذه القاعدة التي وضعها أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة وحافظ عليها خلفاؤه من بعده لم تكن بإرادتهم وإنما بإرادة الجيش الذي رفض التنازل عن هذا الحق ،على الرغم من التطورات التي حصلت في تركيا خلال العقود الخمسة الأخيرة.وللجيش الحق في مراقبة المؤسسة السياسية وليس العكس .وهو الذي يتدخل فوراً ومن تلقاء نفسه وعلناً في كل مرة عندما يشعر قادته أن زعماء الأحزاب قد ابتعدوا عن "نواميس الكيان التركي والفلسفة الأتاتوركية "وبات الوطن مهددا أو معرضا للأخطار.ولذا نرى أن الانقلابات العسكرية في تركيا أصبحت دورية ومنتظمة ،وبمعدل انقلاب واحد لكل عشرة سنوات منذ مطلع الستينيات وحتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين .وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث ليوضح أبعاد وأهداف وخطط هذه الانقلابات .ويتكون من مقدمة وتمهيد ومباحث ثلاثة وخاتمة مع قائمة للهوامش والمصادر .حيث أختص المبحث الأول منه بانقلاب عام 1960م،وأوضح المبحث الثاني انقلاب عام 1971م،في حين عرض المبحث الثالث انقلاب عام 1980م .أما الخاتمة فقد أوضحت أهم استنتاجات البحث وخلاصته. ومن الله التوفيق

الباحث

التمهيد:-

ولدت جمهورية تركيا الحديثة في الأول من تشرين الثاني عام 1922م.(1)ودخلت الحرب العالمية الثانية مهزومة سياسيا و محكومة بالإفلاس الاقتصادي.فانتهت الحرب على حدودها ولم تنتهي داخلها من جراء السياسة المتنافرة من جهة وبين الثكنات العسكرية من جهة ثانيه.ارتبطت تركيا بشبكة الأحلاف والقواعد العسكرية الأمريكية وأصبحت خاضعة للتوجهات السياسية الغربية ففقدت سيادتها فوق أرضها وتنازلت عن حريتها.وأساءت إلى علاقاتها مع المحيط الإسلامي ومع المحيط العربي خاصة ،بعد اعترافها بإسرائيل في 28أذار1949م.(2) ومشاركتها لها في عدوان عام 1956م وفي حرب عام 1967م ضد العرب عن طريق تزويد الطائرات الصهيونية بالوقود في المطارات التركية والانطلاق منها في عمليات عسكريه بما يهدد الأمن القومي للأمة العربية.(3)

وفي الفترة1950م-1960م أتسمت تركيا بحكم الحزب الواحد وهو الحزب الديمقراطي(4) (تأسس عام 1946م على يد جلال بايار(5)وعدنان مند ريس(6) أضافه إلى عدد من النواب الجمهوريين المنحدرين من طبقه ملاك الأرض)(7). وبمجيء الحزب الديمقراطي إلى السلطة في انتخابات عام1950م تكون تركيا قد باشرت عهدا جديداً ،حيث عمدت حكومة الديمقراط المنتخبة إلى التراجع عن سياسة رأسمالية الدولة التي سارت عليها حكومات حزب الشعب الجمهوري السابقة واستبدلت بها خطاً رأسماليا على صعيد الاقتصاد .ومن ناحية أخرى عملت المساعدات الأمريكية وخاصة في الحقل الاقتصادي والتي أخذت بالزيادة منذ عام 1950م إلى نوع من الازدهار الاقتصادي في الريف خاصة.(8)

إلا أن بوادر الانهيار في سياسة الحزب المذكور أخذت بالبروز على السطح فالازدهار الذي شهده الريف التركي لم يكن في حقيقة الأمر إلا لحساب قلة من المزارعين وملاكي الأرض الكبار في الوقت الذي أجبر الفلاحين عن الهجرة إلى المدن ليضيفوا إلى جيش العاطلين عناصر جديدة.أما على صعيد السياسة التصنيفية التي اتبعها الحزب المذكور فيمكن القول بأن ما حققه لم يكن

في حقيقة الأمر سوى حجم القطاع الخاص الذي كان هدفه الأساس الربح الفاحش .وقد أتمت سياسة الباب المفتوح التي كانت قد أتبعتها حكومة الديمقراط في تلك الفترة إغلاق الحلقة التي أخذت تضيق على خناق الحكومة وذلك لأن فتح المجال أمام زيادة الواردات على حساب الصادرات كان من شأنه أن يصيب الميزانية بالعجز ،الأمر الذي اضطرت به الحكومة إلى الاقتراض وطلب المساعدات بشكل مستمر من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص كوسيلة من أجل موازنة العجز لديها .(9)

كما لم تكن عملية الأستدانه من مؤسسات التحويل والاقتراض كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي نأتي دون ضغوط وأعباء وقعت على كاهل الفرد التركي وعلى ميزانية الدولة التركية وكذلك أمر الالتزامات العسكرية التي فرضتها سياسة الأحلاف التي ارتضتها تركيا لنفسها إلى درجة عجزت معها المساعدات الأقتصاديه والعسكرية المقدمة من قبل الولايات المتحدة على الإيفاد بمتطلبات الوضع الخاص الذي وجدت حكومة الديمقراط نفسها فيه عشية الانقلاب العسكري في مايس عام 1960م.(10)

المبحث الأول
انقلاب عام 1960م وقيام الجمهورية التركية الثانية

جاء عام 1960م وهو ينوء بأسباب الثورة التي كانت تنمو في رحم المجتمع التركي منذ زمن،لقد كانت السنوات العشر من حكم الحزب الديمقراطي (1950م-1960م) بما وفرته من أسباب كانت كافيه لأن تهز أطر المجتمع التركي وتحمل معها بذور التغيير .فمن ناحية كانت الحرية النسبية التي حققها نظام مند ريس(11)،وسيطرة أجواء التنافس الحزبي في تركيا آنذاك وراء ظهور اتجاهات جديدة كان قد حضر عليها العمل السياسي في زمن الجمهورية الأولى (1923م-1946م)، ونقصد بها الاتجاهات الدينية بشكل خاص ومن ناحية ثانيه كانت السياسة غير المخططة التي أتبعتها الحكومة آنذاك سبباً لظهور فئات اجتماعيه غنية جداً في الوقت الذي دفعت بالأغلبية إلى فقرٍ متزايد كان يحمل معه احتمالات تأزم الصراع الاجتماعي(12)،هذا فضلاً عن فشل الحزب الديمقراطي الحاكم في حل المعضلات الأقتصاديه التي واجهتها تركيا ويمكن تلخيصها بما يلي :-

سياسة التضخم التي أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي في البلاد(13).وانخفاض قيمة الليرة التركية، أما الميزانية فقد عجزت كلياً،ولتفادي الحاجات الآنية عمدت الحكومة إلى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد مما أدى إلى سقوط قيمتها في الداخل والخارج وانحطت التجارة(14). كما ساهمت الأسباب السياسية المتمثلة بالفساد والرشوة الذي أنتشر في المؤسسات العامة فضلاً عن سيطرة أعضاء الحزب الحاكم سيطرة تامة على مكانة الدولة،كما أصبحت السياسة الخارجية عقيمة ومخزيه مما أدى إلى سقوط هيبة الدولة(15).

في حين عبرت الأسباب الأجتماعيه عن انقطاع صلات الود بين المواطنين بسبب تحطم الوحدة الوطنية .وعوضاً عن الإخلاص أنتشر شعور بالشك والارتياب وأنقسم الشعب إلى قوتين متصارعتين كما عم الفقر البلاد وأنتشر التعصب الديني والطائفي وانتهكت الحقوق والحريات وهجرت مؤسسات المعارف والتعليم وأنتشر الحكم الاستبدادي وعطلت القوانين(16).وفي الوقت نفسه كان العسكريون يراقبون الأحداث عن كثب وهالهم ما وصلت إليه أوضاع المجتمع التركي آنذاك .لذا أنذر الجنرال جمال كور سيل(17)قائد القوات البرية الحكومة في شباط 1960م بضرورة الحفاظ على الأمن على أثر المظاهرات الطلابية العنيفة في كل من أنقرة واسطنبول (18).

وبتوجيه من قائد الانقلاب الجنرال جمال كور سيل بدأت قوات الجيش في أنقرة صبيحة يوم 27 أيار 1960م وبقيادة الكولونيل ألب آرسلان توركش(19).بانقلاب عسكري مبتدئتاً باحتلال المؤسسات الحكومية والأذاعه ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين،واعتقال رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مند ريس ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان وجميع الوزراء.كما أعتقل ثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي .واعتقال قائد الجيش وعدداً كبيراً من كبار الضباط في الجيش والشرطة .وقدم جميع المعتقلين إلى المحكمة بتهمة محاولة النَيل من الاستقلال الوطني للبلاد(20).

أستغرق الانقلاب العسكري الذي قاده جمال كور سيل عدة ساعات ناهياً بذلك عهد الحزب الديمقراطي وناقلاً السلطة إلى العسكريين .وبعد نجاح الانقلاب تم تشكيل لجنة(الوحدة الوطنية) وكانت تضم الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب وهم خمسة ضباط برتبة جنرال ، وخمسة عشر ضابطاً برتبة كولونيل وإثنى عشر برتبة مقدم وستة برتبة نقيب .وقد أصدرت هذه اللجنة أوامرها بطرد عدنان مند ريس رئيس الوزراء ومن ثم إعدامه في 12أيلول 1961م بتهمة انتهاكه للدستور التركي .وكان من أبرز زعماء الانقلاب هم الجنرال جمال كور سيل والجنرال جمال مدان أوغلو والكولونيل ألب أرسلان توركش (21).

ويقول كور سيل: ((إن ثورة 27 مايس 1960م لايمكن تشبيهها بثورات دول الشرق الأوسط ،في حين ترمي تلك الثورات إنشاء النظام الديكتاتوري،فأن ثورة تركيا نشبت أساساً للحفاظ على النظام الديمقراطي .وستقوم اللجنة الثورية بتسليم مقاليد الأمور في الدولة الى الحزب الذي يفوز في انتخابات تشرين الأول 1961م .إذ ستمنح جميع الأحزاب حرية المشاركة في هذه الانتخابات))(22).

وفي كانون الثاني 1961م ،افتتحت الجمعية الدستورية وكانت مهمتها الرئيسة إقرار قانون انتخابي جديد ،ووضع دستور جديد لما سمي ((بالجمهورية الثانية))وعلى أثر الانتخابات الوطنية التي أجريت في أواخر نفس العام قررت لجنة الوحدة الوطنية وهي اللجنة الثورية التي قامت بالانقلاب ،بالرجوع إلى الحكم المدني أي تسليم مقاليد الأمور في الدولة إلى حكومة مدنيه ،وعلى أثر ذلك سمح للأحزاب السياسية مباشرة النشاط السياسي ،وتجدر الأشاره هنا إلى أن دستور عام 1961م قد أعترف ولأول مره في تاريخ تركيا بالحركات اليسارية ،وهذه الأخيرة تطالب بإلغاء معاهدات تركيا مع الغرب ،وإقامة علاقات مع الدول المحايدة والأشتراكيه(23).

أهداف الانقلابيين :

أوضح الانقلابيون إن أهدافهم تتلخص في الأمور التالية:

1-وضع نهاية لنظام الحزب الديمقراطي الذي عصفت به الأزمات .

2-حرمان الحزب الديمقراطي من حماية القانون له ،ومعاقبة الأعضاء الرئيسيين فيه من أجل إخماد غضب الشعب ضد النظام وإظهار إن مبدأ العدالة هو الذي يجب أن يسود .

3-تقديم بعض التنازلات الصغيرة للعمال والعاطلين عن العمل والذين لايملكون أرضاً لغير العاملين مثل الصحافة،الطلبة،أهل الفكر،وللآخرين الذين تأثروا بصورة سلبيه بسياسات نظام الحزب الديمقراطي.

4-تسليم سلطة الدولة للحزب الفائز في الانتخابات العامة التي سيتم عقدها (24).

وفي كانون الثاني 1961م تم تشكيل مجلس تأسيسي جديد متكون من 34 عضواً. وأختار المجلس مجموعةً من أساتذة جامعة اسطنبول لوضع مسودة لدستور جديد (25).وتمت المصادقة على هذه المسودة من قبل البرلمان في أيار 1961م .وقد أشتمل الدستور الجديد على من اللأجراءات التقدمية يضمنها الحق في المساومة الجماعية والحق في الإضراب والحق في تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة ،كما منح الدستور حق حرية الصحافة واستقلال الجامعات وحرية الكلام وحرية الاجتماع ،علماً إن جميع هذه الحريات والحقوق قد حددت داخل إطار الديمقراطية البرجوازية (26).

الأوضاع العامة بعد الانقلاب :-

امتازت هذه الفترة التي امتدت طوال عقد الستينيات والى التدخل العسكري الثاني في 12 آذار عام 1971م بسيادة عدد من الاتجاهات على المسرح السياسي التركي لم تكن معروفه في الفترة السابقة،تمثلت أولى هذه الاتجاهات بسيطرة سياسة الائتلاف الحكومية التي استمرت إلى نهاية عام 1964م ،والتي كان بطلها حزب الشعب الجمهوري(27).إلى أن أستطاع سليمان ديميريل(28)الذي تزعم حزب العدالة(29)إنهاء فترة الائتلافات الحكومية وأستمر بنجاحه في انتخابات عام 1965م إلى عام 1969م حتى تمت الإطاحة به من خلال تدخل الجيش للمرة الثانية في آذار عام 1971م .وبرزت خلال هذه المدة بعض الاتجاهات اليسارية التي مثلها حزب العمال التركي(30) بزعامة محمد علي أيبار ،وكذلك ظهور حركات سياسيه ذات طابع ديني طائفي ،حيث تأسس في سنة 1966م حزب مسيحي طائفي بإ سم حزب الإتحاد(31).

وشهدت هذه الفترة أيضاً تدهوراً واضحاً في الاقتصاد التركي ،حيث ارتفعت معدلات التضخم والبطالة وأستمر العجز الكبير في التجارة مع زيادة مستمرة في الديون الخارجية. وأستمر توسع رأس المال الخاص الأجنبي والمحلي ومنحت مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص كما تحولت مؤسسة التخطيط الحكومي إلى مؤسسة مؤيده للرأس مال الخاص المحلي و الأجنبي .ويكفي أن نذكر أنه بين عام 1962م وعام 1963م أرتفع الاستثمار الأجنبي إلى 3 ,40 مليون ليره تركية بعد أن كان في عام 1960م-1961م قد بلغ 12,2 مليون ليره ،وهكذا نجد أن الزيادة في المدة الواقعة بين عامي 1962م-1963م بلغت 229% .وشهدت الصناعات الوطنية سيطرة تامة للشركات الأجنبية فمثلاً صناعة المطاط أصبح 80% من أنتاجها تحت سيطرة ثلاث شركات أجنبية .وكذلك الحال بالنسبة لشركة النفط التركية فهي الأخرى خضعت لسيطرة ثلاث شركات أجنبيه هي موبيل أوريل و شل ودبربتيش بيتروليم (32).

وهكذا أدت هذه الأوضاع المتردية إلى أزمة عامه في الاقتصاد والتي بدأت تؤثر على الوضع الاجتماعي للطبقه العاملة والجماهير الكبير من الناس العاملين ،فأرتفع معدل البطالة حيث بلغ عام 1967م مجموع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل 000, 440 ,1 ،لذا بدأت مرحلة جديدة في تطور الحركة العمالية تمثلت بالاضطرابات العمالية . ففي الفترة بين عام 1963م و 1966م شهدت حدوث (83) إضراباً (33). أغلبها كانت على البطالة والأجور الواطئة .وكذلك شهد العام 1965م إضراب أكثر من (6000) عامل منجم عن العمل وأقاموا تظاهرة في مدينة زونكولداك أدت إلى حدوث الاصطدام مع القوات المسلحة أدت إلى وفاة عاملين وجرح أعداد كبيره من المتظاهرين .إن هذه الاضطرابات فتحت الطريق للتضامن بين العمال والطلبة حيث أرسلت رسائل من قبل جمعية الطلاب المواطنين الأتراك والإتحاد الوطني للطلبة في تركيا تعبر عن تضامنها مع العمال المضربين (34). وهكذا أدت هذه المشاكل الأقتصاديه والأجتماعيه في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات إضافة إلى العصيان والتمرد الجماهيري غالى أثارت البرجوازية التركية التي رأت مصالحها مهدده فأوعزت للجيش بالتدخل لغرض السيطرة على أجهزة الدولة وحسم هذه المشاكل حيث تم ذلك في انقلاب 12 – آذار 1971م .

المبحث الثاني
الانقلاب العسكري الثاني عام 1971م

لقد شهدت أواخر الستينيات وبداية السبعينيات معارضه قويه ضد السياسة الأقتصاديه التي لم تلبي الاحتياجات الأساسية للعديد من العمال والمزارعين ،وضد اعتماد تركيا على حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقام اليمين التركي باحتجاجات مناهضه لسياسة القمع والإرهاب التي كانت تمارسها الحكومة (35). وخلال تلك المدة قام حزب الحركة القومية(36) . بتأسيس أولى معسكرات تدريب الفدائيين . الذين يطلق عليهم أسماء (الذئاب الرمادية)(37) .في الوقت الذي بدأت فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مع منظمة (البيريات الخضراء) بتدريب العصابات المضادة ،وهي منظمة سريه إرهابيه تتكون من أعضاء من الجيش والشرطة ووكالة المخابرات التركية ،وكانت العصابات المضادة بالاشتراك مع الذئاب الرمادية هي المسؤولة عن العديد من الأعمال الأرهابيه التي سبقت تولي الجيش للسلطة في 12 آذار عام 1971م (38). لقد كان هذا الانقلاب الذي رافقته حملة

اعتقالات وتعذيب واسعة ضد الحركة اليسارية التي عبرت عن معارضتها الشديدة للسياسة الأقتصاديه المدمرة ،بتدبير وتخطيط من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالة المخابرات التركية لمنع اليسار من تولي السلطة(39).

واستنادا لذلك تحركت القوات العسكرية الموالية للقادة العسكريين أصحاب الانقلاب يوم 12 آذار عام 1971م وسيطروا على الإذاعة ووجهوا إنذاراً إلى حكومة سليمان ديميريل بوجوب الاستقالة الفورية وبعكسه سيستولي الجيش على السلطة . ومما جاء في بيان القوات المسلحة ((إن حكومة ديميريل قد وصَلت البلاد إلى حالة خطره وهم يطالبون بما يلي :-

1 – أقامة حكومة جديدة وقويه تكون مهمتها حداً للفوضى التي تهدد تركيا .

2 – تنفيذ الإصلاحات الأقتصاديه و الأجتماعيه التي نص عليها الدستور التركي .

3 – وضع حداً لتعاظم نشاط العناصر السياسية المتطرفة والأصطدامات بين الطلبة والشرطة وعمليات الاختطاف حيث تم اختطاف أربعة من رجال السلاح الجوي الأمريكي في تركيا قبل أسبوع من وقوع الانقلاب)) (40).

أنتقد ديميريل الإنذار الذي أصدره العسكريون وأعتبره عملاً غير دستوري بينما أيد الرئيس التركي القادة العسكريين وأعتبر تدخلهم حفاظاً للدستور وتنفيذ الإصلاحات التي ينص عليها وقد أعدت حكومة ديميريل مشروعاً لقانون يمنع جميع الاحتجاجات التي تتميز بالعنف ويوصي المشروع أيضاً على أنزال عقوبة السجن لمدة أقصاها (10) سنوات لكل من يستورد الأسلحة (41). وقد بادر ديميريل إلى تقديم استقالته خوفاً من تكرار ما حدث في عام 1960م (42) .

وبعد استيلاء الجيش على السلطة شكلت الحكومة من قبل نهاد أبريم وهو أستاذ في القانون وبعد فترة قصيرة من تشكيلها أعلنت الأحكام العرفية في 26 نيسان عام 1971م في أحد عشر إقليما استراتيجيا وصدرت الأوامر بمنع جميع المنشورات والمنظمات السياسية للجناح اليساري، وأغلقت الصحف وقدم الصحفيين للمحاكمة ،وأعتقل الآلاف من النقابيين ،والطلاب والمعلمين . وفي محاولة لإسكات المعارضة وتعزيز الحكم العسكري ،فقد صدر عدد من التعديلات الدستورية لتقييد أو إلغاء الحقوق الأساسية ،كحق حرية الكلام والاجتماع والحق في تشكيل نقابات العمال (43).

وفي بداية عام 1972م بدأت مرحلة جديدة من القمع العسكري ففي عملية دونت بإ سم تور نادوا الأولى . حيث قام أكثر من 80 ألف فرد من القطاعات العسكرية والشرطة بإرهاب سكان اسطنبول وعن طريق تفتيش أكثر من نصف مليون دار ،واعتقال الآلاف من الطلبة ، والمعلمين والمحامين والصحفيين وتعذيبهم أشد العذاب . وبالرغم من الطرق الوحشية و القاسية التي قام بها النظام العسكري ضد قوى المعارضة فأن الحكومة لم تكن قادرة لإسكات الشغب وإيقاف نضالهم ضد الدكتاتورية العسكرية وتحت هيئة إعداد الشغب للانتخابات فأن القادة العسكريين قد نجحوا في إصدار سلسلة من التعديلات الدستورية لضمان استمرار النظام القمعي متظاهرين بأ نها من أجل الدستورية (44) .

جرت الانتخابات في تشرين الأول عام 1973م ، وشاركت فيها (8) أحزاب وكانت الانتخابات نقطة تحول با لنسبة لسياسة الانتخابات التركية ، فلم يحصل أي من الحزبين الكبيرين (حزب العدالة) و(حزب الشعب) على عدد كافٍ من المقاعد في الجمعية الوطنية من أجل فرض قبضة أي منهم وبشكلٍ منفرد على الحكومة وسيجبرون با لتالي على الدخول في ائتلافات مع أحزاب معارضه أخرى و بذلك يكون العسكريون قد ضمنوا انهيار مبرر تدخلهم في السلطة (45) .

حكومة الائتلاف في السبعينيات :-

شهدت تركيا خلال الفترة 1973م – 1979م حالة عدم الاستقرار السياسي محفوفة بالمخاطر خلال مدة حكومات الائتلاف والتي سقطت الواحدة بعد الأخرى ،علماً أن جميع الحكومات الأئتلافيه التي شكلت خلال هذه الفترة والبالغ عددها ثلاثة عشر حكومة ،لم تكن أيه منها قادرة على حل المشاكل الأقتصاديه المتزايدة والتي دفعت تركيا إلى حافة كساد اقتصادي رئيسي . وكان من أهم مميزاته (46) .

1 – استمرار الأزمة الأقتصاديه :-

حدث التدخل العسكري لعام 1971م أستجابه للاقتصاد المترنح والاضطرابات والمظاهرات الجماهيرية التي جاءت فيما بعد كنتيجة لذلك في بداية السبعينيات ،غير أن القادة العسكريين كانت لهم مصالح أضافية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن للاستعمار الجديد وكبح قوى الشعب بقسوة ، ومنذ بداية الستينيات ، والقوات المسلمة نفسها كانت تسعى لفرض سيطرتها على جميع مؤسسات الدولة بما فيها الأقتصاديه . ومن خلال إنشاء إتحاد المساعدة المتبادلة للجيش (47). فقد انبثقت مؤسسة اقتصاديه عسكريه تعد واحدة من أكبر المصالح الصناعية والتجارية الكبيرة في تركيا ، وبهذه الطريقة أصبحت هذه المؤسسة جزء متمماً للاقتصاد الاستعماري . ومنذ بداية السبعينيات فأن إتحاد المساعدة المتبادل للجيش جاء ليكسب فوائد في السيطرة على صناعة السيارات التركية ومعمل الاسمنت ، وحصوله على 42 % من حصص الشركة التركية التابعة لشركة رينوا و8 % من شركة النفط التركية ،إضافة إلى ذلك فقد بدأ في عام 1970م باستثمار أولي للنفط وقدره (80,060) مليون ليره توسعت فيما بعد استثماراته لتصل إلى (502) مليون ليره تركية (48) .

2 – أزمة ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية :-

أستمر العجز التجاري لتجارة تركيا الخارجية طيلة فترة السبعينيات نتيجة للزيادة الكبيرة في الاستيراد مقابل الانخفاض السريع للصادرات . حيث شهد عام 1970م عجز واضح في التجارة الخارجية بلغ (2, 3) بليون ليره تركية وأستمر هذا العجز بالتزايد حتى بلغ عام 1977م (71,7) بليون ليره تركية. كما تزايدت ديون تركيا الخارجية . فبينما كان أجمالي الديون (2,2) بليون دولار أمريكي عام 1970م أرتفع في عام 1977م إلى (12,5) بليون دولار . وفي عام 1979م وصل إلى (15) بليون (49) . وقد رافق ذلك انخفاض شديد لسعر الليرة التركية تقدر نسبته ب(20– 30) بالمائة . كما أرتفع معدل التضخم الى 100% عام 1979م (50) .

3 – وضع الطبقة العاملة :-

عبرت الطبقة العاملة عن تذمرها للوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق القيام بالاضطرابات والمظاهرات واحتلال المعامل والمصانع والمواجهة المفتوحة مع الشرطة والقوى المسلحة . كما شهدت الفترة الزمنية 1970 - 1978م عدة اضطرابات منها (658) إضراباً صناعياً في الأول من أيار 1977م ، وهو يوم العمال العالمي. كما شهد العام نفسه إضراب أكثر من نصف مليون عامل مع مجموعه من الأفراد التقدميون والثوريون وقد تضامن معهم نسبة كبيره من العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل أكثر من 20% وقامت هذه الجموع الغفيرة بمسيرة كبيره متوجهين إلى ساحة يوم العمال . فضلاً عن ذلك فأن البلاد شهدت موجة كبيرة من الاغتيالات لرموز الحركة العمالية ، حيث أرتفع عدد هذه الاغتيالات من (30) شخصاً شهرياً عام 1977م إلى (70) شخصاً شهرياً عام 1978م (51).

المبحث الثالـــــــث
انقلاب عام 1980م

نظراً لمواجهة حكومة تركيا حكومة تركيا بالطبق العاملة ذات الوعي الثوري العالي والذي كان يحدد وجود النظام الرأسمالي الاستعماري الجديد فأن البرجوازية التركية لا يمكنها أن تحكم من خلال القنوات الأعتياديه للسلطة السياسية لذا فأن السيطرة المباشرة عن طريق القوه العسكرية بقيت هي الخيار الوحيد لإيقاف نضال الطبقة العاملة وحركة الجماهير المتزايدة في جميع أنحاء تركيا (52). ولذا تفاعلت جملة من الأسباب للقيام بهذا الانقلاب كان منها :

1 – الأسباب السياسية :- تأتي في مقدمة هذهِ الأسباب الموجه المتزايدة من الإرهاب والقتل على يد الجماعات المتطرفة من اليمين واليسار على حدٍ سواء وكانت ضحايا هذه الموجة أكثر من ألفي قتيل منذ أوائل عام 1980م ،من بينهم 220 قتيل خلال شهر أيلول (53). وفضلاً عن موجة الإرهاب والقتل كانت الخلافات بين سياسي البلاد قائمه ، فقد وصف قائد الانقلاب الجنرال كنعان افرين (54) الوضع في تركيا قائلاً: ((إننا نعيش في حالة من الفوضى والرعب)) وحسب التقديرات فأن هناك ما يقارب 56 منظمه إرهابيه مختلفة تقضي معظم وقتها في قتال بعضها البعض ويزيد الحالة تعقيداً وجود منظمات أسلاميه مهمة حيث يوجد في تركيا آنذاك ما لا يقل عن ثمانية ملايين كردي تابعين لهذه المنظمات ومتأثرين بمطالبة الأكراد بالاستقلال في إيران (55).

2 – الأسباب الأقتصاديه :- يأتي في مقدمة تلك العوامل ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى معدل 120 % وارتفاع نسبة البطالة حيث وصلت إلى 25% إضافة إلى الديون الخارجية التي كانت تزيد على 12 مليار دولار (56). ومعظم هذه الديون تعود لمصارف في ألمانيا الغربية آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية وقد تراكمت هذه الديون على مدى عدة سنوات بسبب دعم الحكومة لمؤسسات الدولة التي خسرت نحو ملياري دولار نتيجة النقص في إجراءات الحماية الأقتصاديه يضاف إلى ذلك احتلال تركيا لقسم من قبرص عام 1974م ،والأمر الذي كلفها مبالغ طائلة (57) .

3 – الأسباب الدينية :- أشارت معظم الصحافة العراقية العربية إلى أن السبب الرئيسي للانقلاب هو المهرجان الديني الذي قاده نجم الدين أربكان ، رئيس حزب الخلاص الوطني الإسلامي ، في مدينة قونيه في مطلع أيلول 1980م ، حيث تحدى دعاته أثناء دعوتهم في المهرجان إلى العودة لأصول الدين وقوانين الجمهورية التركية عن طريق ارتدائهم ملابس رجال الدين وحمل لافتات باللغة العربية ، كما رفضوا أن ينشدوا النشيد الوطني التركي . وشهدت مدينة قونيه تظاهرات هتفت منددة بالعلمانية الأتاتوركيه ودعت إلى ضرورة التصدي لما أسمته ب(موجة الكفر والإلحاد والشيوعية) وكان من أشهر هتافاتها (تركيا أسلاميه).ويبدو أن هذه النشاطات أثارت العسكريين الذين تربوا على تقاليد مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938م)، واعتبروا أن ما حدث تحدياً مباشراً للمفاهيم الأتاتوركيه التي يدعون أنفسهم حماة لها (58). وهنا يمكن القول أن هذا السبب لم يكن هو السبب الرئيسي للانقلاب لأنه سبب ضعيف بالمقارنة مع الأسباب السياسية والأقتصاديه التي أشرنا إليها سابقاً. لذا أضطر الجيش إلى التدخل بعد أن تفاقمت الأمور وفقدت الحكومة سيطرتها على الوضع .

4 - الأسباب الخارجية :- تعد الأسباب الخارجية واحده من العوامل التي أسهمت في قيام انقلاب عام 1980م ، ويمكن أجمال هذه الأسباب في الأوضاع السياسية الداخلية في أفغانستان وسقوط شاه إيران الذي يعد الحصن الغربي للأمبرياليه الأمريكية في المنطقة و اعتبار تركيا احد الدول التي تمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي . واستنادا إلى ذلك فقد أشارت القوى الوطنية إلى القيادة العسكرية بالتدخل وتخليص البلاد من الهيمنة الأمريكية (59) .

واستنادا للأسباب الأنفة الذكر أطاح الجيش التركي بحكومته من الساعة الرابعة و15دقيقه من فجر يوم الجمعة المصادف 12 أيلول 1980م . وقاد الانقلاب الجنرال كنعان افرين رئيس الأركان العامة للجيش التركي (60).

وقد أطاح الانقلاب بحكومة سليمان ديميريل ، وحل مجلس النواب والشيوخ وأوقف العمل بالدستور وحل كافة الأحزاب وكل المنظمات المهنية باستثناء (التورك أيش) أي إتحاد عمال تركيا الذي يرجع تأسيسه إلى عام 1952م(61).وقد جاء في البيان الأول الذي أذاعه الجنرال افرين بإ سم مجلس السلامة الوطنية في تمام الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي لتركيا ما يلي :((إن القوات المسلحة تولت شؤون السلطة في تركيا بفرض تجنب البلاد خطر حرب أهليه وشيكة الوقوع ، ولم يكن أمامنا سوى خيار واحد بعدما تجاهل السياسيون تحذيرات الجيش المتكررة بضرورة وضع خلافاتهم جانباً والتفرغ لمعالجة الأزمة الأقتصاديه ووضع حداً لمواجهة حالة العنف التي جعلت الأخ يقتل أخاه وأن 2000 شخصاً لقوا مصرعهم خلال هذا العام . نتيجة لعمليات العنف والاغتيال المبادلة بين القوى السياسية)) (62) .

وأعلن في البيان الأول عن تشكيل قياده حماسيه يمثلها الجنرال افرين وأربعة من قادة الجيش هم الجنرال نور الدين أرسين قائد القوات البرية والجنرال تحسين شانفايات قائد السلاح الجوي والجنرال نجاة توميرقائد القوات البحرية والجنرال ساوات

سيلاسوز قائد الشرطة (63). وجاء في البيان الثاني لقائد الانقلاب ((خلع حكومة سليمان ديميريل وحل البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية عن أعضائه)) (64) وكلف مجلس السلامة الوطنية قادة المناطق العسكرية بتولي مهام الحكام العسكريين في المقاطعات التركية البالغة (67) مقاطعه علماً أن الأحكام العسكرية كانت مفروضة على (20) مقاطعه وجاء في البيان الثالث ((إن القوات المسلحة تولت اعتقال بولند اجويد وسليمان ديميريل وألب أرسلان توركش . كما أكد البيان على اعتقال عدد من البرلمانيين والزعماء النقابيين (65) .

لخص البيان الأول أسباب التدخل العسكري لتغيير النظام السياسي لتركيا بأن الدولة وأجهزتها الرئيسية أصبحت عاجزة عن العمل ، وأن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات ، وأن الأحزاب السياسية متعنتة في مواقفها ، وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد . ونتيجة لكل هذه العوامل ، فقد زادت القوى الأنفعاليه من أنشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنه . وقد باتت المبادئ الأتاتوركيه في خطر . كما ازدهرت العقائد المنحرفة وزادت الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات . في الوقت الذي أصبحت به الدولة عاجزة لا حول لها ولا قوة (66).

وفي تشرين الأول 1980م تشكلت حكومة جديدة برئاسة الأدميرال المتقاعد بولند أولصو، وأشترك في هذه الحكومة بعض أعضاء حكومتي الانقلابين العسكريين لسنة 1960م و1970م . وأسندت حقائب الدفاع والداخلية والتربية إلى عسكريين متقاعدين في حين أنشغل التكنوقراط وأساتذة الجامعات بعض الوزارات . وأصبح توركت أوزال ، الذي وصفه بأنه ((العبقرية الأقتصاديه التي تحضى باحترام دولي))(67) نائباً لرئيس الوزراء و مسؤولاً عن الشؤون الأقتصاديه . ويعد أوزال آنذاك الشخصية الثانية في الحكومة بعد رئيس الوزراء (68).

قامت الحكومة الجديدة بعد إجراءات أمنيه للتخلص من أعدائها تمثلت باعتقال زعماء حزب العدالة والشعب الجمهوري والخلاص الوطني . في الوقت الذي اختفى به زعيم حزب الحركة القومي (ألب توركش) إلا أنه سلم نفسه أخيراً مضطراً للسلطات الحكومية بعد عشرة أيام من اختفائه (69) . كما عملت حكومة الانقلاب بأقتياد جميع أعضاء حكومة سليمان ديميريل إلى السجن مع قائد المعارضة بولاند اجويد كما أقتيد الى السجن أكثر من مائة نائب برلماني وعدة مسؤولين في نقابات العمال والطلبة ومن المثقفين أيضاً . وجرت عمليات إقصاء واسعة في هيئات التدريس بالجامعات التركية . كما أعلنت المحكمة العسكرية بحل جمعية (مدرسي تركيا) بتهمة أنها منظمه غير شرعيه تهدف إلى سيطرة طبقه على الطبقات الأخرى فضلاً عن قيامها بدعاية شيوعيه تستهدف قيام نظاماً ماركسياً ، وقدم عدد من أعضائها إلى المحكمة العسكرية ، وأستطاع زعيمها (غازيد أغلو) وعدد من أنصاره الهروب سراً إلى أوربا. واستنادا لما نتج عن رئيس المحكمة العسكرية فأن جمعية مدرسي تركيا قد خرجت تدريجياً عن الشرعية وقد تبدلت خلال السنتين الماضيتين من الانقلاب العسكري على صعيد المركزية والمحلية إلى منظمة تستهدف إقامة نظام ماركسي . لذلك نقل جميع ممتلكاتها إلى الخزينة العامة للدولة وصودرت مقراتها منذ خريف عام 1980م (70) .

وفي الوقت نفسه تم إعلان الأحكام العرفية واتسعت لتشمل (67) إقليماً من تركيا ومن تطبيقها على جميع أنحاء البلاد .وبأجراء أخر سعى القادة العسكريين إلى تعليق الدستور على البرلمان وحرموا جميع الأحزاب السياسية وجعلوا النشاط السياسي غير قانوني . كما أصدروا قراراً بتحريم نشاطات جميع نقابات العمال ومنع الإضرابات ، كما سجنوا أكثر من (500) عضو من قياداتها . وأمروا جميع العمال المضربين والبالغ عددهم (60,000) بالعودة إلى العمل وفق نظام عمل جديد تبلغ ساعات العمل بموجبه ب(56 ساعة) أسبوعياً . كما أغلقوا الكثير من الصحف وفرض رقابه صارمة على من تبقى منها . ثم أعلنت هذه الحكومة إلغاء الانتخابات التي كان مزمع أقامتها في خريف عام 1981م . وعدّلوا دستور الأحكام العرفية ، ومنحوا صلاحيات واسعة لقادة الأحكام العرفية لم يسبق لها مثيل منها :-

1 – تخويل أمري الأحكام العرفية بوضع جميع الاتصالات وبضمتها الرسائل الخاصة تحت المراقبة . 2 – تخويل آمري الأحكام العرفية السيطرة وتحريم جميع نشاطات نقابات العمال والنشاطات الطلابية .

3 – يحق لآمري الأحكام العرفية السيطرة على الإنتاج والتجارة وتوزيع جميع البضائع الأساسية .

4 – تخويل قوى الأمن بإطلاق النار على كل فرد لم يطع الأوامر (71) .

عممت هذه الأحكام وطبقت منذ يوم 26 أيلول 1980م . وتم طرد جميع رؤساء البلديات المنتخبين وحلت المجالس البلدية وبدأ آمري الأحكام العرفية في كل إقليم بتعيين رؤساء بلديات جدد ومجالس بلديه جديدة وضبطاً للأمن الداخلي صدرت الأوامر بالسجن لمدة ثلاثين سنةً على كل شخص يحمل أو يبيع أو يملك أسلحةً أو قنابل أو خناجر أو سكاكين أو حراب أو سلاسل خانقه (72).

وفي 23 تسرين الثاني – كانون الأول من عام 1980م أثيرت قضايا عديدة ضد التنظيمات اليسارية ، أمثال تلك الخاصة بأقصى اليسار وإتحاد العمال التقدمي وفروعه ، وحزب الخلاص الوطني وحزب الحركة القومي والحركة الكردية . وأصبحت الجامعات والمدارس العليا في صِدامٍ مسلح مع المجموعات اليسارية المتطرفة لأنها أي الجامعات تمثل الساحات الرئيسية للمنظمات اليمينية المتطرفة . وفي أعقاب الانقلاب أتضح أن هناك ولاسيما في عشية الانقلاب حوالي (8700) منظمة متطرفة تضم حوالي (200000) عضواً فضلاً عن ما يقارب المليون فرد متعاطف معها . وكان واضحاً أن المنظر السياسي للأحزاب التركية قبل الانقلاب من وجهة النظر الرسمية ، يؤكد عجزها آنذاك في إيجاد الحلول الصحيحة لمشاكل تركيا السياسية والأقتصاديه المزمنة على الرغم من الإئتلافلت السياسية التي جاءت إلى دست الحكم (73) .

وفي 23 تشرين الأول من عام 1981م ، عين مجلس الأمن القومي لجنة استشاريه برئاسة سعدي آيرماك ، للعمل على إعادة الديمقراطية للبلاد والمشاركة في صياغة الدستور الجديد الذي يحل محل دستور عام 1961م ، الذي عده الإنقلابيون ، مصدراً للمشكلات السياسية الحديثة التي كانت تعاني منها تركيا (74) .

طرح في آب 1982م مشروعاً جديداً لدستور ينص على تركيز السلطة في يدي رئيس الجمهورية وبشكل لم يسبق له مثيل . لذلك أثار هذا المقترح عدداً من التساؤلات والاعتراضات في عموم الأوساط السياسية والصحفية التركية زاعمة أن ذلك سيدفع

بتركيا إلى نظامٍ أقرب إلى الدكتاتورية منه إلى الديمقراطية . ويبدوا أن هذا الأمر كان صحيحًا إلى حدٍ ما. لأنه ضمن على الأقل استمرار حكم العسكريين حتى سنة 1989م .

واستمرارا لنهج الانقلاب أعلن في تشرين الأول من عام 1982م إجراء الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور المقترح . واستنادا للدستور تم انتخاب الجنرال كنعان ايفرن رئيسًا للجمهورية . وفي 28 آذار 1983م شرعت اللجنة الأستشاريه بسن قانون الانتخابات الجديد (75) . وبذلك ترسخ النظام السياسي العسكري في تركيا . وتحولت إلى تابع يعتمد على مساعدات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى سياسة الأحلاف التي ارتبطت بها تركيا مع الغرب .

الخاتمة :-

من خلال استعراضنا لأوضاع تركيا ولانقلابات العسكرية التي حدثت فيها نستنتج من ذلك كله ، إن سوء الأوضاع الأقتصاديه والأجتماعيه فضلاً عن الفوضى السياسية كان السمة الأكثر بروزاً في تركيا قبل حدوث أي انقلاب عسكري . وكنتيجةً لهذه الأوضاع السيئة والمتردية فمن الطبيعي أن تزداد النقمة الجماهيرية ويزداد العصيان الجماهيري ضد سياسة الحكومة بالشكل الذي يهدد مصالح البرجوازية التركية المسيطرة على الوضع . لأن مصالحها أصبحت مهدده بالخطر، وللحفاظ على وضعها الراهن تشير إلى العسكر المرتبطين معها بمصالح اقتصاديه للتحرك والقضاء على أية محاولة وهي في مهدها .

لقد أصبح للعسكريين مصالح مضافة في الحفاظ على الوضع الاستعماري للبرجوازية التركية فمنذ بداية الستينيات والقوات المسلحة أصبحت متغلغلة في الحياة الأقتصاديه لتركيا عن طريق إنشاء اتحادات المساعدة المتبادلة للجيش وهذا الأمر ينفرد به عسكر تركيا دون غيرهم ويؤكد لنا أساليبهم الديماغوكيه ، حيث يعلنون عن شيء في بداية الانقلاب ويحققون شيئاً آخر . فالإنقلابيون عام 1980م لم يأتوا لتوزيع الرفاهية وتكافؤ الفرص وإصلاح الأوضاع الأقتصاديه، بل كل ما حققوه تأزيم الأزمة الأقتصاديه وتوسيع مساحة انتشارها .

أما السياسة الخارجية التركية فأنها بدأت تدخل في طور جديد بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم عدنان مند ريس في 27 مايس عام 1960م ، حيث أستطاع هذا النظام الجديد في ذلك الوقت التغلب على الأزمات السياسية في الداخل أولاً ثم بدأ يهتم بالشؤون الخارجية ثانياً . وكان للدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في تأزيم أوضاع تركيا أبقائها متطلعة نحو المساعدات الغربية لها ، وتدور في فلك السياسة الرأسمالية الغربية . إن أكثر ما تحتاج تركيا إليه في الداخل هو الإصلاح الاقتصادي ، والسلام الاجتماعي والأمن السياسي والوحدة الوطنية وبالتالي الخروج من سلسلة الأحلاف التي ارتبطت بها مع دول الغرب في تشرين الثاني عام 1982م . تم إقرار الدستور الجديد ، والذي تم بموجبه هذهِ المرة منح الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية والتي تتناسب والدور الجديد الذي أوكله العسكر لأنفسهم ضمن بنية النظام السياسي الجديد .

وكان من أهم هذه الصلاحيات عدم خضوع قرارات الرئيس ممثل العسكر للاعتراض أو المراجعة حتى من قبل المؤسسات القضائية ، وهذا يظهر لنا بوضوح استبدادية العسكر ودكتاتوريتهم وتسلطهم والسعي إلى الإنفراد بالسلطة دون معارضه من أية جهة . وباختصار فأن جميع الفرق الديمقراطية في تركيا قد ألغيت وإن ضريبة هذا العنف الذي فرض على العمال الأتراك والناس قد كانت واستمرت لتكون فخمه ،كالسجن ، والتعذيب ، والإعدامات العاجلة هي أحداث اليوم .

لقد شهد الجانب الأمني الداخلي التركي أثناء انقلاب عام 1980م عدم الاستقرار والفوضى وكثرة الاعتقالات والاغتيالات . فمنذ الأيام الأولى للانقلاب تم اعتقال أكثر من (50,000) بضمنهم العمال والطلاب والتقنيين فضلاً عن آلاف سجنوا وعذبوا وعشرات قتلوا في غرف التعذيب . وهذا الجانب يعد من سلسلة الأعمال الوحشية التي نفذها النظام التركي آنذاك . كما أن حالة التعذيب والعنف التي فرضت على الناس ،هو علامة الضعف في نظام الحكومة . مما أدى إلى زيادة قوة الشعب واكتسابه زخماً تحت قيادة الطبقة العاملة والفرق الثورية التقدمية . وأصبح الناس في كل مكان وجانب من جوانب المجتمع التركي يعبرون عن سخطهم ومعارضتهم للحكم العسكري . حتى أصبح الوضع التركي يؤشر باتجاه مواجهة جماهيريه بين الثوار والقوى الرجعية .

هوامش البحث :-

(1) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلماسيه العراقية – الأنكليزيه – التركية وفي الرأي العام ، ط 1 ،الرابطة ، بغداد 1955، ص ص27 - 28 ، إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، إيران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1992 ، ص 237 .

(2) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1975 ، ص 276 .

(3) جريدة اللواء ، العدد ، 3460 في 20 / 9 / 1980 .

(4) تأسس هذا الحزب في 7 تشرين الثاني عام 1946م ، بزعامة جلال بايار . إلا أن عدنان مند ريس برز فيه وأصبح رئيسه الحقيقي أنظر :

Karpart , Komeel . H ., Turkey's Politics the Transition to Amulti-Patty , System , Princeton , new Jorsey , Princeton Uneversity press , 1959 , P. 193 .

(5) يعد أقدم سياسي تركي حيث بدأ حياته السياسية في نهاية القرن التاسع عشر من خلال انضمامه إلى جمعية الإتحاد والترقي في العهد العثماني وانتخابه في تلك الفترة عضواً في المبعوثات ، وبعد إعلان الجمهورية في 1923م تولى عدة مناصب من بينها رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء . وفي تشرين الثاني عام 1946م أسس الحزب الديمقراطي . وأنتخب عام

1950م رئيساً للجمهورية ، وأستمر في منصبه هذا عشر سنوات . صدرحكم الإعدام عليه عام 1960م أثر الإنقلاب العسكري الذي قاده الجنرال جمال كور سيل . إلا أن الحكم لم ينفذ بسبب كبر سنه . واصل حياته بعد مغادرته السجن الذي دام لعدة سنوات ويعد بايار الأب المعنوي للأحزاب أليمينيه . وصفَ في أنقره من قبل الحكومة التركية بأنه ، أحد الرموز في نهضة تركيا الحديثة ، توفي عن عمر بلغ (104) سنة . أنظر :

إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل 1988م ص 165 .

(6) ولد في أنقره عام 1899م ، تخرج من كلية الحقوق . إستلم الحكم حتى عام 1960م ، حيث أطاح به الجيش في 27 ما يس 1960م . ونفد عليه حكم الإعدام في السنة نفسها .

النعيمي ، المصدر السابق ، ص 54 .

(7) معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الشؤون التركية ،ص ص 11 – 12 .

(8) المصدر نفسه ، ص ص 11 – 12 .

(9) المصدر نفسه ، ص ص 10 – 12 .

(10) المصدر نفسه ، ص ص 13 – 15 .

(11) نسبةً إلى عدنان مند ريس رئيس وزراء تركيا عام 1950م – 1960م .

(12) رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة ، بغداد 1984م ، ص 13 .

(13) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 168 .

(14) يارجن روث ، الفاشية التركية كديمقراطيه أطلسيه ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، لندن 1982 ، ص1 ؛ أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص144 – 146 .

(15) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص168 .

(16) يارجن روث ، المصدر السابق ، ص1 .

(17) وهو أحد جنرالات الجيش التركي الذي قاد انقلاب عام 1960م . وأطاح بجلال بايار واستولى على الحكم و خلع رئيس الوزراء مند ريس ، وكوّن مجلس عسكري أطلق عليه الإتحاد التركي الوطني لإجراء انتخابات حرة ونزيهة . للتفاصيل أنظر :

إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص65 .

(18) وليم لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة عبد المنعم أبو بكر ، ج 8 ، القاهرة 1971 ، ص ص 3372 – 3373 ؛ إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 168 .

(19) من مواليد قبرص ، ضابط كبير في الجيش التركي ، ساهم مساهمة فعاله في انقلاب عام 1960م ، وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية ، نفي إلى الهند لاختلافه مع أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد تبنيه الأفكار الطورانيه الداعية إلى ضم الأتراك في تركيا وخارجها في دولة واحده عاد من منفاه إلى تركيا عام 1965م ، حيث كون حزب الحركة القومي عام 1969م . للمزيد من المعلومات راجع ، وليم لانجر ، المصدر السابق ، ص ص3372 – 3373 ؛ أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص 50 .

(20) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 50 ؛ وليم لانجر ، المصدر السابق ، ص ص 3372 – 3373 .

(21) المصدر نفسه .

(22)

- Hans , Tusch , From Ankara to Marrakesh , George Allen and Unwinltd, London , 1964 , P.21 .

(23)

- Armaoglu , Fahir "Turkey and the United States , A new Alliance". The Turkish Year book of International Relations , 1965 , VI , Ankara : Institute of International Relations , P. 8 .

(24) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 14 .

(25) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر لسابق ، ص 171 .

(26) بيرج بير بيروكلو ، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد 1983م ، ص 158 .

(27) نشأ هذا الحزب عن جمعية الدفاع عن الأناضول والروميلي التي تأسست خلال انعقاد مؤتمري أرضروم وسيواس ، ثم تأسس بصوره رسميه في 9 أيلول 1923م ، وطالب هذا الحزب بحق الحكم الذاتي لتركيا ، وأعترف بدوره بالحق نفسه للعرب ونبذ فكرة التوسع . للمزيد من المعلومات عن هذا الحزب ينظر :

محمد عزت دروزه ، تركيا الحديثة ، ط 1 ، الكشاف ، بيروت 1946 م ، ص ص 163 – 171 ؛ أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص 79 – 82 .

(28) ولد سليمان ديميريل عام 1920 م في ولاية إسبارطة من أسرة تركية ، أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949م ، عاد إلى تركيا في عهد الرئيس مند ريس حيث شغل منصب مدير عام حتى انقلاب عام 1960م . أصبح عضواً في حزب العدالة منذ تأسيسه ، وترأس هذا الحزب عام 1962م ،وشغل منصب رئاسة الوزراء ستة مرات أخرها عام 1979م . عزل خلال الانقلاب العسكري لعام 1980م ، أحمد ساجر الدليمي ، العلاقات التركية – الإسرائيلية 1948م – 1980م ،

رسالة ماجستير ، قدمت إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية / الملغى / 1988م ، ص 126 ، إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 170 .

(29) تأسس هذا الحزب في شباط عام 1961م ، بزعامة الجنرال راغب كوموش بالا وهو امتداد للحزب الديمقراطي ، وبعد وفاة راغب كوموش بالا عام 1964م أسندت زعامته إلى سليمان ديميريل ، وأستطاع هذا الحزب من استقطاب الريف والشارع والجامعة خلفه .

Hurewitz , J . G . Middle Politice , The Military Dimension , Pall mall Press , 1959 , PP. 221 – 222 ;

وراجع : أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص 83 – 84 .

(30) يعود تاريخ هذا الحزب الى فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك ، حيث أوعز الأخير لبعض أصدقائه المقربين بتأليف هذا الحزب في تشرين الأول 1920م ، ومنحهم احتكار الدعوة للمبادئ البلشفية والشيوعية . روي مكر يدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1966م ، ص 604 .

(31) وهو من الأحزاب السياسية الدينية الطائفية ، تأسست في تشرين الأول 1966م ، وكان له دوراً كبيراً في الاضطرابات الطلابية التي حدثت أثناء زيارة البابا بولس السادس لتركيا في تموز عام 1967م . خليل إبراهيم أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 171 .

(32) بيرج بير بيروكلو ، المصدر السابق ص ص 168 – 170 .

(33) المصدر نفسه ، ص ص 168 – 182 .

(34) المصدر نفسه ، ص 183 .

(35) يارجن روث ، المصدر السابق ، ص 2 .

(36) ترجع جذوره إلى سنة 1948م ،حيث كان يسمى بحزب الأمة ، ثم أصبح عام 1954م يسمى بالحزب الوطني الفلاحي . وفي آب عام 1965م أستأثر توركيش بقيادته . وفي شباط 1969م سمي بحزب الحركة القومية ومرشده الأعلى توركيش . إبراهيم أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 173 .

(37) يارجن روث ، المصدر السابق ، ص 2 .

(38) المصدر نفسه .

(39) المصدر نفسه .

(40) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد 116 في 1971/3/13 .

(41) المصدر نفسه .

(42) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 16 .

(43) بيرج بير بيروكلو ، المصدر السابق ، ص 197 .

(44) المصدر نفسه ، ص 193 .

(45) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 17 .

(46) بيرج بير بيروكلو ، الصدر السابق ، ص ص 194 – 195 .

(47) أسس إتحاد المساعدة المتبادلة للجيش أوياك (Oyak) عام 1961م ، وأصبح كتله كبيره في فترة قصيرة بفضل الشرط الأساسي الذي يجبر الضباط الاعتياديين في القوات المسلحة بأن يستثمروا نسبة 10 % من رواتبهم في الصندوق المخصص لهذه المساعدات ثم يعاد تعويضهم فيما بعد ، لزيادة المعلومات ينظر ، المصدر نفسه ، ص 195 .

(48) المصدر نفسه ، ص 196 .

(49) المصدر نفسه ، ص 199 .

(50) يارجن روث ، المصدر السابق ، ص 3 .

(51) المصدر نفسه ، ص ص 3 – 4 .

(52) بيرج بير بيروكلو ، المصدر السابق ، ص 228 .

(53) جريدة الرأي العام ، الكويت ، العدد 6054 في 1980/9/17 .

(54) ضابط مشاة تخرج من الكلية الحربية ، وهو عسكري محترف أكمل دراسته العسكرية في الأكادميه العسكرية عام 1938م . وعين ضابطاً بالمدفعية ، وعلى أثر اشتراكه في الحرب الكورية رقيَ إلى مرتبة فريق عام 1977م ، أصبح بعدها رئيساً لأركان الجيش التركي ، قاد الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980 ، وهو في الستينيات من عمره . وفي تشرين الأول عام 1982م أصبح رئيساً للجمهورية بعد الاستفتاء الدستوري والانتخاب التلقائي الخالي من المعارضة عرف عنه العداء للشيوعية . ينظر : أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ط1 ، الوطنية ، الأردن 1981م ، ص 366 ؛ جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد 4030 في 13 أيلول 1980م ؛ إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص 182 – 184 .

(55) جريدة الرأي العام ، العدد 6052 في 1980/9/15م .

(56) جريدة القبس ، الكويت ، العدد ،2995 في 1980/9/15م .

(57) جريدة السياسة ، الكويت ، العدد ، 4358 في 1980/9/14م .

(58) جريدة القبس ، العدد ،2993 في 1980/9/13م .

(59) يارجن روث ،المصدر السابق ، ص 7 .
(60) إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران و تركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، ص 302 .
(61) المصدر نفسه .
(62) جريدة الجمهورية ، العدد 4030 في 13 أيلول 1980م ؛
News week . 23; August , 1980 .
(63) يارجن روث ، المصدر السابق ، ص 8 .
(64) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد 3763 في 15 أيلول 1980م .
(65) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد 3763 في 15 أيلول 1980م ؛ جريدة الجمهورية المصدر السابق ؛ أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص 315 .
(66) جريدة الرأي العام ، المصدر السابق ، العدد 6054 في 17 /1980/9 .
(67) ولد في تركيا الشرقية وأكمل دراسته الجامعية ، بعدها عمل في البنك الدولي في واشنطن . وفي السبعينيات تبوأ منصب رئيس دائرة التخطيط التركي . وبعدها تولى منصب مستشار اقتصادي بحكومة سليمان ديميريل . وفي عام 1980م حصل على منصب نائب رئيس الوزراء في نظام كنعان أيفرن حتى عام 1982م .
إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 186 .
(68) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 303 .
(69) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 184 .
(70) المصدر نفسه .
(71) بيرج بير بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ص 229 – 234 .
(72) المصدر نفسه ، ص ص 229 – 231 .
(73) إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 303 .
(74) المصدر نفسه .
(75) المصدر نفسه .

مصادر البحث :-

أولاً/ الكتب العربية والمعربة :-

1 – إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ،ط 1 ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، **1988 .**
2 – إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، إيران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل 1992م .
3 – أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية ، بغداد 1975م .
4 – فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية – الأنكليزيه - التركية وفي الرأي العام ، ط 1 ، الرابطة ، بغداد 1955م .
5 – معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الشؤون التركية ، لا . ت .
6 – رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة ، ط 1 ، بغداد 1984م .
7 – يارجن روث ، الفاشية التركية كديمقراطيه أطلسيه ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، لندن 1982م .
8 – وليم لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة عبد المنعم أبو بكر، ج 8 ، القاهرة 1971م .
9 – بيرج بير بيروكلو ، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد 1983م .
10 – محمد عزة دروزه ، تركيا الحديثة ، ط 1، الكشاف ، بيروت 1946م .
11 – أحمد ساجرالدليمي ، العلاقات التركية – الإسرائيلية 1948م – 1980م ، رسالة ماجستير ، قدمت إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية / الملغى / 1988م .
12 – روي مكر يدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1966م .
13 – أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ط 1 ، الوطنية ، الأردن 1981م .

ثانياً/ المصادر الأجنبية :-

1 – Karpart , Komeel . H ., Turkey's Politics the Transition to Amulti-Patty , System , Princeton , new Jorsey , Princeton Uneversity press , 1959 . P .193 .
2 – Hans ,Tusch , From Ankara to Marrakesh , George Allen and Unwinltd , London , 1964 , P. 21 .

3 – Armaoglu , Fahir " Turkey and the United States , Anew Alliance ". The Turkish Yearbook of International Relations ,1965 , VI , Ankara , Institute of International Relations , P. 8 .
4 – Hurewitz , J.G . Middle Politice , The Military Dimension , Pall Mall press , 1969 , PP. 221 – 222 .
5 – News week – 23 , August , 1980 .

ثالثاً/ الصحف العراقية :-

1 – جريدة اللواء ، العدد 3460 في 1980/9/20م .
2 – جريدة الجمهورية ، العدد 116 في 1971/3/13م .
3 – جريدة الجمهورية ، العدد 4030 في 13 أيلول 1980م .
4 – جريدة الثورة ، العدد 3763 في 15 أيلول 1980م .

رابعاً/الصحف العربية :-

1 – جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد6054 في 1980/9/17م .
2 – جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد 6052 في 1980/9/15م .
3 – جريدة القبس الكويتية ، العدد 2995 في 1980/9/15م .
4 – جريدة السياسة الكويتية ، العدد 4358 في 1980/9/14م .
5 – جريدة القبس الكويتية ، العدد 2993 في 1980/9/13م .